

Distr.: General
14 December 2012
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ١٧ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة عايدة هودجيتش (البوسنة والهرسك)

أولا - مقدمة

١ - بناء على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن تدرج البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" في جدول أعمال دورتها السابعة والستين وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٦ إلى ٢٩ و ٣٤ و ٣٦، المعقودة في ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/67/SR.26-29 و 34 و 36). ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٢ إلى ٦ المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (A/C.2/67/SR.2-6). انظر (A/C.2/67/SR.2-6).



الرجاء إعادة استعمال الورق



- ٣ - وكان معروضا على اللجنة من أجل نظرها في هذا البند الوثائق التالية:
- (أ) تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت (A/67/65-E/2012/48 و Corr.1)؛
- (ب) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/67/66-E/2012/49 و Add.1)؛
- (ج) مذكرة من الأمين العام بشأن الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة (A/67/207).
- ٤ - وفي الجلسة ٢٦، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ببيان استهلاكي كل من رئيس مكتب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومسؤول الإعلام والاتصال الأقدم في مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في نيويورك (انظر A/C.2/67/SR.26).

ثانياً - النظر في مشاريع المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/67/L.35 و Rev.1

- ٥ - في الجلسة ٢٨، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل أذربيجان، باسم الاتحاد الروسي وأذربيجان وأستراليا وإسرائيل وأوزبكستان وبيلاروس وتركيا وجورجيا والصين وكازاخستان، بعرض مشروع القرار المعنون "تعزيز الربط الإلكتروني عبر طريق المعلومات الفائت السرعة العابرة للبلدان الأوروبية الآسيوية" (A/C.2/67/L.35)، ونصّه كالتالي:

"إن الجمعية العامة،

"وإذ تشير إلى قرارها ١٨٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

"وإذ تشير أيضاً إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وأيدتها الجمعية العامة، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأيدتهما الجمعية العامة،

"وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تؤكد ضرورة تضييق الفجوة الرقمية وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإذ ترحب في هذا الصدد بعقد مؤتمر القمة لوصل رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام ٢٠٠٩ بوصفه مبادرة إقليمية تهدف إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالربط الإلكتروني،

”وإذ تلاحظ أن للحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، دورا مهما في سد الفجوة الرقمية لفائدة الجميع وفي بناء مجتمع المعلومات جامع محوره الناس،

”وإذ تسلّم بأن الهياكل الأساسية المتطورة جيدا لشبكات المعلومات والاتصالات مثل طرق المعلومات الفائقة السرعة، تشكل أحد العوامل المساعدة الرئيسية في المجال التكنولوجي لإتاحة الفرص الرقمية، وإذ تلاحظ، في هذا الصدد، الاجتماع الوزاري الإقليمي بشأن طريق المعلومات الفائقة السرعة العابرة للبلدان الأوروبية الآسيوية الذي دعت إليه حكومة أذربيجان بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، المعقود في باكو في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،

”وإذ تلاحظ إنشاء أمانة مشروع تعزيز الربط الإلكتروني عبر طريق المعلومات الفائقة السرعة العابرة للبلدان الأوروبية الآسيوية، ومقرها باكو، وبالعمل الذي اضطلعت به الأمانة حتى الآن،

”١ - تسلّم بأن بإمكان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن توفر حلولاً جديدة لتحديات التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وبوسعها تشجيع النمو الاقتصادي والقدرة على التنافس والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي؛

”٢ - تسلّم أيضا بالإمكانات الهائلة التي يمكن أن يوفرها تعزيز الربط الإلكتروني في المساهمة في تحقيق التقدم الاجتماعي، بما في ذلك النهوض بوضع المرأة وتعزيز التكامل الاجتماعي والتسامح؛

”٣ - تؤكد أهمية تعزيز ومواصلة التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة لإنشاء الهياكل الأساسية للمعلومات وتشغيلها بهدف سد الفجوة الرقمية في المنطقة،

وتشجع الدول الأعضاء المهتمة على المشاركة في وضع حلول للربط الإلكتروني على الصعيد الإقليمي؛

”٤ - تسلم بالحاجة إلى تعزيز الربط الإلكتروني في المنطقة للمساعدة في سد الفجوة الرقمية، وترحب، في هذا الصدد، بمشروع طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر للبلدان الأوروبية الآسيوية وبالدعم المقدم من المشاركين المقصودين؛

”٥ - تشجع المجتمع الدولي على توفير الدعم لتحسين الربط بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية على الصعيد العالمي، مع التركيز على البلدان الأوروبية الآسيوية التي تفتقر إلى سبل الوصول الكافية إلى البنية التحتية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال المشاركة في مشروع طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر للبلدان الأوروبية الآسيوية؛

”٦ - تقر بأهمية مشروع طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر للبلدان الأوروبية الآسيوية في تنويع وتحسين طرق مرور خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية بين آسيا وأوروبا، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم المشروع من خلال تشجيع مشاركة القطاعين العام والخاص، حسب الاقتضاء؛

”٧ - ترحب باقتراح إنشاء التحالف الأوروبي الآسيوي للربط الإلكتروني الذي يتولى تنسيقه الاتحاد الدولي للاتصالات والذي يهدف إلى تحقيق التآزر بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الإنمائية الدولية بهدف تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي“.

٦ - وفي الجلسة ٣٤، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقحا بعنوان ”مد جسور التواصل عبر طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر لبلدان أوراسيا“ (A/C.2/67/L.35/Rev.1)، مقبولا من الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأستراليا، وإسرائيل، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبيلاروس، وتركيا، وجورجيا، وسري لانكا، والصين، والعراق، وكازاخستان، والمغرب. وبعد ذلك انضمت أفغانستان، وباكستان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وغابون، وغواتيمالا، وقيرغيزستان، وكندا، والكويت، ولبنان، ونيوزيلندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان إلى مقدمي مشروع القرار المنقح.

٧ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/67/L.35/Rev.1 آثار في الميزانية البرنامجية.

- ٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثل أذربيجان ببيان صوّب خلاله مشروع القرار شفويا (انظر A/C.2/67/SR.34).
- ٩ - وفي الجلسة ٣٤ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/67/L.35/Rev.1 بصيغته المصوّبة شفويا (انظر الفقرة ٢٠، مشروع القرار الأول).
- ١٠ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل أرمينيا ببيان (انظر A/C.2/67/SR.34).

باء - مشروعا القرارين A/C.2/67/L.36 و A/C.2/67/L.61

- ١١ - في الجلسة ٢٩، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثل الجزائر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" (A/C.2/67/L.36)، ونصّه كالتالي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإلى غيرها من القرارات المتخذة في هذا الصدد،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ١٦/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

"وإذ تشير كذلك إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وأيدتهما الجمعية العامة، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها

الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأيدتهما الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

”وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘،

”وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي،

”وإذ تلاحظ تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٢ في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢،

”وإذ تلاحظ أيضا إنشاء لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علما بوثيقة ’الأهداف المتعلقة بالنطاق العريض لعام ٢٠١٥‘ التي حددت أهدافا تتمثل في جعل سياسة خدمة النطاق العريض عالمية وزيادة توفير هذه الخدمة بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تنوه بتقرير لجنة النطاق العريض المعنون ’حالة خدمة النطاق العريض لعام ٢٠١٢: تحقيق الإدماج الرقمي للجميع‘، الذي يتضمن أول تقييم لتلك الأهداف على أساس كل بلد على حدة وحالة نشر خدمة النطاق العريض على نطاق العالم،

”وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب أداء ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

”وإذ تلاحظ انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢،

”وإذ تلاحظ أيضا أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

”وإذ تقر بالاتجاهات الإيجابية في الربط الإلكتروني وتوافر الخدمات بأسعار ميسورة على الصعيد العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة الزيادة المستمرة في الوصول إلى شبكة الإنترنت لتشمل ثلث سكان العالم والانتشار السريع للهواتف المحمولة وزيادة توافر المحتوى وعناوين الإنترنت بلغات متعددة وظهور خدمات وتطبيقات جديدة، من بينها الصحة الجواله والمعاملات الجواله والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والأعمال الإلكترونية والخدمات الإنمائية، مما يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات،

”وإذ تشدد، مع ذلك، على أنه بالرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال توجد فجوة رقمية كبيرة، وإذ تنوه في هذا الصدد بأن ٢٦ في المائة فقط من سكان البلدان النامية يستخدمون حاليا الإنترنت مقابل ٧٤ في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو، وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

”وإذ تعيد تأكيد ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل وعادل وتنمية مستدامة،

”وإذ تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية لاستمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاتجاهات الإيجابية في مجال نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى الاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة هذه التكنولوجيات للجميع،

”وإذ تعرب عن القلق أيضا إزاء الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير خدمة النطاق العريض وإزاء الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية،

”وإذ تسلم بأنه ينبغي التصدي للافتقار إلى بناء القدرات اللازمة للاستخدام المثمر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تخطي الفجوة الرقمية،

”وإذ تسلم أيضا بأن عدد مستخدمي الإنترنت آخذ في النمو، وبأن طابع الفجوة الرقمية آخذ هو أيضا في التغير، من فجوة تعترى توافر الإنترنت إلى فجوة تعترى جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والقيمة التي يمكن أن يجنوها من ذلك، وإذ تسلم في هذا الصدد بضرورة تحديد أولويات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها نهج أصحاب المصلحة المتعددين، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية،

”وإذ تعيد تأكيد الفقرات ٤ و ٥ و ٥٥ من إعلان المبادئ المعتمد في جنيف في عام ٢٠٠٣، وإذ تسلم بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف أمور أساسية في مجتمع المعلومات وتعود بالنفع على التنمية،

”وإذ تدرك التحديات التي تواجهها الدول، وبخاصة البلدان النامية، في مكافحة الجريمة الإلكترونية، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية ومحاكمة ومعاقبة من يستخدمونها في تلك الأغراض،

”وإذ تقر بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

”وإذ تسلم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على نحو تام، كما هو مبين في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

”وإذ تسلم أيضا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة

بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، من أجل تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطويرها، ودوره في إقامة الشراكات بين مختلف الجهات المعنية بغية المساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل المنتدى،

”وإذ تشير إلى قرارها بأن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق استعراض يجري في عام ٢٠١٥. بمناسبة مرور عشر سنوات على تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

”وإذ تكرر تأكيد أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون. بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا،

”وإذ تلاحظ عقد المشاورات المفتوحة المتعلقة بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت، التي نظمها رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢،

”وإذ تعيد تأكيد أنه من المقرر أن يتابع الأمين العام ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديد العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، من خلال عمليتين منفصلتين، وتسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

”وإذ تعيد أيضا تأكيد الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ ومن ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس،

”وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا في عام ٢٠٠٦ وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠٠٧ وفي حيدر أباد، الهند، في عام ٢٠٠٨ وفي شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩ وفي فيلنيوس في عام ٢٠١٠ وفي نيروبي في عام ٢٠١١ وفي باكو في عام ٢٠١٢،

”وإذ تسلم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

”وإذ تؤكد أهمية الشروع في عملية تحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المعني بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

”وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمر القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام ٢٠٠٧ وفي القاهرة في عام ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصول رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام ٢٠٠٩، وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام ٢٠١٠، وبعقد الجمعية الأولى المعنية ببرنامج العمل الرقمي للاتحاد الأوروبي المعقودة في عام ٢٠١١، وبعقد الحوار الأوروبي السنوي بشأن إدارة الإنترنت، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية لتسريع تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالربط الإلكتروني،

١ - ”تسلم بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعاقل والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - ”تسلم أيضاً بالنمو السريع لشبكات النطاق العريض، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، وتعرب عن القلق إزاء اتساع الفجوة الرقمية في توافر خدمة النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل والمناطق الأخرى في حين أن أقل البلدان نمواً، وأفريقيا باعتبارها قارة، متأخرة عن ركب بقية العالم؛

٣ - ”تعرب عن القلق إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي خدمة الربط الإلكتروني العريض النطاق بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، التي تؤثر في الكثير من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب أيضاً عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها

البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال الربط الإلكتروني العريض النطاق؛

٤ - تسلم بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لها من أجل تمكينها واستفادتها من تلك التكنولوجيات بوجه عام؛

٥ - تؤكد أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

٦ - تؤكد أيضا الدور المهم للحكومات في وضع سياساتها العامة الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٧ - تسلم بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب ويكملة التعاون بين بلدان الجنوب، وتسلم أيضا بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٨ - تسلم أيضا بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وبأن هناك حاجة ماسة إلى التصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والربط الإلكتروني والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وفي هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير قدر كاف من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

٩ - تسلم كذلك بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

١٠ - تشجع على تعزيز ومواصلة التعاون فيما بين أصحاب المصلحة لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١١ - تعيد تأكيد دور الجمعية العامة في الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سيجري بنهاية عام ٢٠١٥، على النحو المنوه به في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛

١٢ - تقرر أن تعقد، بحلول عام ٢٠١٥، المؤتمر الاستعراضي الرفيع المستوى المعني بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات، وفقاً للفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس؛

١٣ - تقرر أيضاً أن تجرى الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي عن طريق لجنة تحضيرية حكومية دولية مفتوحة باب العضوية تحدد جدول أعمال المؤتمر وتضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة الختامية للمؤتمر وتقرر طرائق مشاركة أصحاب المصلحة في المؤتمر؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي، مع مراعاة عمل اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية؛

١٥ - ترحب بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام سنوياً بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي بوصفهما مناهج عمل في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

١٦ - **تلاحظ** التقدم المحرز من جانب كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية والجهات المعنية الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - **تلاحظ أيضا** تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملحوظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

١٨ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على أهمية تخصيص موارد جديدة وإضافية في هذا الصدد؛

١٩ - **تقر** بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٠ - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢١ - **تخطط علما** بتقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

٢٢ - **تؤكد** ضرورة تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى دعم مشاركة الحكومات

وسائر الجهات المعنية الأخرى من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

”٢٣ - تقرر إنشاء فريق عامل معني بتعزيز التعاون، في إطار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، من أجل النظر في ولاية القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق بتعزيز التعاون، على النحو الوارد في الفقرات من ٦٨ إلى ٧١ من برنامج عمل تونس، وتوصي باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها؛ وينبغي للفريق العامل أن يقدم تقريره إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة، في عام ٢٠١٤، كجزء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرفيع المستوى؛

”٢٤ - تقرر أيضا في هذا الصدد أن تضم عضوية الفريق العامل أربعة أعضاء من كل من المجموعات الإقليمية الخمس الأعضاء في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأربعة مشاركين من كل مجموعة تختارهم اللجنة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع التقني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية؛

”٢٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكمجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته؛

”٢٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون ’تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية‘“.

١٢ - وفي الجلسة ٣٦، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية“ (A/C.2/67/L.61)، مقدّما من نائب رئيس اللجنة، موديست جوناثان ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.36.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة، بناء على اقتراح من الرئيس، على عدم تطبيق الأحكام ذات الصلة في المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وعلى الشروع في البت في مشروع القرار.

- ١٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.1/67/L.61 آثار في الميزانية البرنامجية.
- ١٥ - وفي الجلسة ٣٦ أيضا، أدلت الميسرة، آنيسكا كلاوسا (بولندا)، ببيان صوّت خلاله مشروع القرار شفويا.
- ١٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/67/L.61 بصيغته المصوّبة شفويا (انظر الفقرة ٢٠، مشروع القرار الثاني).
- ١٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية والهند وجمهورية تنزانيا المتحدة (انظر A/C.2/67/SR.36).
- ١٨ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/67/L.61، سُحب مشروع القرار A/C.2/67/L.36 من جانب مقدميه.

جيم - مشروع المقرر المقترح من الرئيس

- ١٩ - في الجلسة ٣٦، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قرّرت اللجنة، بناء على اقتراح من الرئيس، أن توصي الجمعية العامة بأن تحيط علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة (A/67/207) (انظر الفقرة ٢١).

ثالثاً - توصيات اللجنة الثانية

٢٠ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

مد جسور التواصل عبر طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر لبلدان أوراسيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(١) وأيدتهما الجمعية العامة^(٢)، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٣) وأيدتهما الجمعية العامة^(٤)،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥)،

وإذ تؤكد ضرورة تضيق الفجوة الرقمية وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من منافع التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإذ ترحب في هذا الصدد بعقد مؤتمر القمة لوصل رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام ٢٠٠٩ بوصفه مبادرة إقليمية تهدف إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية لتتجهل بتنفيذ أهداف الربط الإلكتروني التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ تلاحظ أن للحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، دوراً مهماً في سد الفجوة الرقمية لفائدة الجميع وفي بناء مجتمع معلومات جامع محوره الناس،

وإذ تلاحظ أيضاً أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تيسر تدفق المعلومات بين الحكومات والجمهور، وأنه لا بد في هذا الصدد من العمل على تعزيز إمكانية الاستفادة من

(١) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

(٣) انظر A/60/687.

(٤) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

هذه التكنولوجيات، لا سيما الشبكات والخدمات العريضة النطاق، وسد الفجوة الرقمية، إدراكاً لأهمية التعاون الدولي في هذا الصدد،

وإذ تسلم بأن الهياكل الأساسية المتطورة جيداً لشبكات المعلومات والاتصالات، مثل طرق المعلومات الفائقة السرعة، تشكل أحد العوامل المساعدة الرئيسية في المجال التكنولوجي لإتاحة الفرص الرقمية، وإذ تلاحظ في هذا الصدد الاجتماع الوزاري الإقليمي بشأن طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر لبلدان أوراسيا الذي دعت إليه حكومة أذربيجان بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، المعقود في باكو في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،

وإذ تحيط علماً بإنشاء أمانة لمشروع طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر لبلدان أوراسيا، مقرها باكو، وتتألف من أشخاص يتعهدون المشروع تعينهم الحكومات المشاركة، وبالعامل الذي اضطلعت به الأمانة حتى الآن،

١ - **تسليم** بما لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من إمكانيات تؤهلها لأن توفر حلولاً جديدة لتحديات التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وبقدرتها على تشجيع النمو الاقتصادي والقدرة على التنافس والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تسليم أيضاً** بالإمكانيات الهائلة التي يمكن أن يوفرها مد جسور التواصل في المساهمة في تحقيق التقدم الاجتماعي، بما في ذلك تمكين النساء والشباب وتعزيز التكامل الاجتماعي والتسامح؛

٣ - **تؤكد** أهمية تعزيز ومواصلة التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة لإنشاء الهياكل الأساسية للمعلومات وتشغيلها بهدف سد الفجوة الرقمية في المنطقة، وتشجع الدول الأعضاء المهتمة على المشاركة في وضع حلول لمد جسور التواصل على الصعيد الإقليمي؛

٤ - **تدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى دعم الجهود الرامية إلى تحسين الربط بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية على الصعيد العالمي، مع التركيز على البلدان التي تفتقر إلى سبل الوصول الكافية إلى الهياكل الأساسية الدولية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من خلال المشاركة في مبادرات من قبيل مشروع طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر لبلدان أوراسيا؛

- ٥ - تسلم بالحاجة إلى مد جسور التواصل في المنطقة للمساعدة في سد الفجوة الرقمية، وترحب في هذا الصدد بمشروع طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر لبلدان أوراسيا وبالدعم المقدم حتى الآن من جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛
- ٦ - تسلم أيضاً بما لمشروع طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر لبلدان أوراسيا من أهمية وإمكانات في تحسين وتنويع طرق المرور الخاصة بخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية بين آسيا وأوروبا، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم المشروع من خلال تشجيع مشاركة القطاعين العام والخاص، حسب الاقتضاء؛
- ٧ - تحيط علماً باقتراح إنشاء التحالف الأوروبي الآسيوي للربط الإلكتروني مع الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يهدف إلى تسليط الضوء على أهمية التآزر بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الإنمائية الدولية، سعياً إلى تحسين مد طرق المرور الخاصة بخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية على الصعيد الإقليمي باستعمال أساليب عمل مبتكرة وذات كفاءة من حيث التكلفة، دون اللجوء إلى موارد إضافية.

مشروع القرار الثاني تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ١٦/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(١) وأقرتهما الجمعية العامة^(٢)، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٣) وأقرتهما الجمعية العامة^(٤)،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥)،

(١) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

(٣) انظر A/60/687.

(٤) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

(٥) القرار ١/٦٠.

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٦)،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٧)،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٨)،

وإذ تلاحظ تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٢ في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علما بوثيقة "الأهداف المتعلقة بالنطاق العريض لعام ٢٠١٥" التي حددت أهدافا ووضعت توصيات تتمثل في جعل سياسة خدمة النطاق العريض عالمية وزيادة توفير هذه الخدمة بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تنوه بتقرير لجنة النطاق العريض المعنون "حالة خدمة النطاق العريض لعام ٢٠١٢: تحقيق الإدماج الرقمي للجميع"، الذي يتضمن أول تقييم لتلك الأهداف على أساس كل بلد على حدة وحالة نشر خدمة النطاق العريض على نطاق العالم،

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب أداء ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ تلاحظ أيضا أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع

(٦) القرار ١/٦٥.

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) A/67/66-E/2012/49 و Add.1.

على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ كذلك أن مجتمع المعلومات سيزداد ثراءً بتعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(٩)،

وإذ تقر بالاتجاهات الإيجابية في إمكانية الاتصال وتوافر الخدمات بأسعار ميسورة على الصعيد العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة الزيادة المستمرة في الوصول إلى شبكة الإنترنت لتشمل ثلث سكان العالم والانتشار السريع للهواتف المحمولة وزيادة توافر المحتوى وعناوين الإنترنت بلغات متعددة وظهور خدمات وتطبيقات جديدة، من بينها الصحة الجواله والمعاملات الجواله والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والأعمال الإلكترونية والخدمات الإنمائية، مما يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات،

وإذ تشدد، مع ذلك، على أنه بالرغم من التقدم المحرز مؤخرًا، لا تزال توجد فجوة رقمية كبيرة، وإذ تنوه في هذا الصدد بأن ٢٤,٤ في المائة فقط من سكان البلدان النامية كانوا يستخدمون الإنترنت في عام ٢٠١١ مقابل ٧٠,٢ في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو، وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل وعادل وتنمية مستدامة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاتجاهات الإيجابية في مجال نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى الاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة هذه التكنولوجيات للجميع،

وإذ تعرب عن القلق أيضًا إزاء الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية الاتصال السريع وإزاء الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية،

(٩) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ووثائق المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد أو التصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

وإذ تسلّم بأنه ينبغي التصدي للافتقار إلى بناء القدرات اللازمة للاستخدام المثمر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تخطي الفجوة الرقمية،

وإذ تسلّم أيضا بأن عدد مستخدمي الإنترنت آخذ في النمو، وبأن طابع الفجوة الرقمية آخذ هو أيضا في التغير، من فجوة تعترى توافر الإنترنت إلى فجوة تعترى جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والقيمة التي يمكن أن يجنوها من ذلك، **وإذ تسلّم** في هذا الصدد بضرورة تحديد أولويات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها نهج أصحاب المصلحة المتعددين، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية،

وإذ تعيد تأكيد الفقرات ٤ و ٥ و ٥٥ من إعلان المبادئ المعتمد في جنيف في عام ٢٠٠٣، **وإذ تسلّم** بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف أمور أساسية لمجتمع المعلومات وتعود بالنفع على التنمية،

وإذ تدرك التحديات التي تواجهها الدول، وبخاصة البلدان النامية، في مكافحة الجريمة الإلكترونية، **وإذ تشدد** على ضرورة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية ومحاكمة ومعاينة من يستخدمونها في تلك الأغراض،

وإذ تقر بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

وإذ تسلّم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتقنية والمنظمات الدولية على نحو تام، كما هو مبين في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ تسلّم أيضا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، من أجل تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطويرها، ودوره في إقامة الشراكات بين مختلف الجهات المعنية، بوسائل منها المبادرات الوطنية والإقليمية، بغية المساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع التنويه بالدعاءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل المنتدى،

وإذ تشير إلى قرارها بأن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق استعراض يجري في عام ٢٠١٥ لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها،

وإذ تكرر تأكيد أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات، على قدم المساواة، من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا،

وإذ تلاحظ عقد المشاورات المفتوحة المتعلقة بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت، التي نظمها رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ تعيد تأكيد أنه من المقرر أن يتابع الأمين العام، من خلال عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج تتصل بإدارة الإنترنت، وتحديد العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، وتسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ ومن ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا في عام ٢٠٠٦ وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠٠٧ وفي حيدر أباد، الهند، في عام ٢٠٠٨ وفي شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩ وفي فيلنيوس في عام ٢٠١٠ وفي نيروبي في عام ٢٠١١ وفي باكو في عام ٢٠١٢،

وإذ تسلم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام ٢٠٠٧ وفي القاهرة في عام ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصول رابطة الدول المستقلة

بالإنترنت في مينسك في عام ٢٠٠٩، وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام ٢٠١٠، وبعقد الجمعيتين الأولى والثانية المعنيتين ببرنامج العمل الرقمي للاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، ومؤتمر القمة المعني بوصول الأمريكتين بالإنترنت الذي عقد في بنما في عام ٢٠١٢ ومؤتمر قمة ربط الدول العربية بالإنترنت الذي عقد في قطر في عام ٢٠١٢ والحوار الأوروبي السنوي بشأن إدارة الإنترنت، ومشروع طريق المعلومات السريع لأمريكا الوسطى وطريق المعلومات الفائقة السرعة العابر لبلدان أوراسيا، باعتبارها مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعبئة بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز ومواصلة التعاون فيما بين جميع الجهات المعنية والتعاون الدولي لبناء وتشغيل هياكل أساسية إقليمية وعالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل الإسهام في سد الفجوة الرقمية،

١ - **تسليم** بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تسليم أيضاً** بالنمو السريع لشبكات النطاق العريض، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، وتلاحظ مع القلق وجود فجوة رقمية متزايدة في توافر خدمة النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل والمناطق الأخرى في حين أن أقل البلدان نمواً، وأفريقيا باعتبارها قارة، متأخرة عن ركب بقية العالم؛

٣ - **تعرب عن القلق** إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي تقنية الاتصال السريع بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، التي تؤثر في الكثير من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب أيضاً عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال تقنية الاتصال السريع؛

٤ - **تسليم** بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة

على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لها من أجل تمكينها واستفادتها من تلك التكنولوجيات بوجه عام، وتشير في هذا الصدد إلى الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة^(١٠)؛

٥ - تؤكد أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

٦ - تؤكد أيضا الدور المهم للحكومات في وضع سياساتها العامة الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٧ - تسلّم بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب ويكمّله التعاون بين بلدان الجنوب، وتسلّم أيضا بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٨ - تسلّم أيضا بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وبأن هناك حاجة ماسة إلى التصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وقياس، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير قدر كاف من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

٩ - تسلّم كذلك بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

١٠ - تشجع على تعزيز ومواصلة التعاون فيما بين أصحاب المصلحة لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلي جنيف^(١١) وتونس^(١٢) من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق

(١٠) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ٧ (E/2011/27) (١١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ٧ (E/2011/27) (١٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ٧ (E/2011/27) الفصل الأول.

منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع المنابر المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١١ - **تعيد تأكيد** دور الجمعية العامة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سيجري بحلول نهاية عام ٢٠١٥، على النحو المنوّه به في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وتقرر كذلك أن تنظر في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٣ في طرائق عملية الاستعراض؛

١٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام سنوياً بتنظيم منتدى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي بوصفهما من المنابر التي يشملها إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

١٣ - **تلاحظ** التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية والجهات المعنية الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **تلاحظ أيضاً** تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٨)؛

١٥ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على أهمية توفير موارد كافية في هذا الصدد؛

١٦ - **تقر** بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانيات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملاً حاسماً في التمكين من تحقيق التنمية وحافزاً على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٨ - **تخطط علما** بتقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت^(١١)، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

١٩ - **تؤكد** ضرورة تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى دعم مشاركة الحكومات وسائر الجهات المعنية الأخرى من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

٢٠ - **تدعو** رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى إنشاء فريق عامل يعنى بتعزيز التعاون لدراسة التكاليف الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون، على النحو الوارد في برنامج عمل تونس، وذلك عن طريق التماس إسهامات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها، ووضع توصيات بشأن كيفية التنفيذ الكامل لهذا التكاليف؛ وينبغي أن يراعي رئيس اللجنة كذلك، عند دعوة الفريق العامل إلى الانعقاد، الاجتماعات المقررة بالفعل في جدول اجتماعات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وينبغي أن يقدم الفريق العامل تقريراً إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة، التي ستعقد في عام ٢٠١٤، كإسهام في الاستعراض العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢١ - **تطلب** إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ضمان أن يقوم تشكيل الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون على التمثيل المتوازن بين الحكومات؛ وأن يأتي هذا التمثيل من المجموعات الإقليمية الخمس للجنة وأن يشمل مدعويين من جميع الجهات صاحبة المصلحة، أي من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، مع كفالة المساواة في ذلك بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛

(١١) A/67/65-E/2012/48 و Corr.1.

٢٢ - تحت في هذا الصدد المجتمع الدولي على التبرع للصندوق الاستثماري الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم استعراض وتقييم عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، يشمل الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات المتخصصة المعنية، فيما يتصل بالاستعراض العام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها؛

٢٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".

٢١ - كذلك توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

مذكرة من الأمين العام بشأن الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة تقرّر أن تحيط علماً بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة^(١).

(١) A/67/207.